

لقد أصبحت غاية الفكر الاقتصادي في بداية هذه الألفية البحث من جديد عن أسباب الأزمة، وطرح تجاوزاتها وتجاوز الشك الحالي في كل نماذج التنمية المزعومة واعتماد تنظيرات جديدة لمواجهة الانكماش العالمي الذي تزايد ظهوره وتمططت أيامه، وتقلصت إن لم تنعدم فترات الانتعاش والصعود، والتي بدأت ملامحه (الانكماش) تظهر في انتكاسات البورصة المتكررة وتآرجحها في مستويات ضعيفة وهابطة وانهيار ثقة المستهلكين وربية المستثمرين
بقلم د. خالد الطراولي

(الجزء الأول)

منذ بداية التسعينيات من القرن الحالي، تابعت الأوساط السياسية والاقتصادية العالمية في كتاباتها وأدبياتها الأخيرة محاولة التشكيك في مسارات التنمية الحالية ونتائجها المرجوة []، فالتنمية أضحت خيبة أمل لأثني مليار من سكان العالم أو يزيد، موزعين على قرابة مائة بلد، حيث إن المحاولات التنموية والمرتبطة خاصة بميولات وأوامر كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، جعلت الدخل الفردي ينهار في هذه البلدان إلى مستويات ما قبل سنة 1990 [] التنمية والمنزلقات الخطيرة.

إن ما يحدث الآن في هذه التجارب المدعومة، أثبت أن مسار التنمية الحالي أدى إلى وجود سبعة أصناف وصفات لنمو اقتصادي غير حامل للرفاهة وإلى بروز سلبيات ونتائج خطيرة تهدد كيان عديد البلدان.

نمو غير خالق للعمالة: فزيادة الإنتاج تزامنت مع زيادة للبطالة. حيث كان الارتباط الكلي أو الغالب بالسوق الخارجية تسويقا وإيرادا، مبعث هشّ لكل النسيج الاقتصادي الداخلي، وخاصة في جانب قطاع التشغيل الذي شهد في العديد من البقاع الساعية للنمو تطورا ملفتا في بعض القطاعات كقطاع النسيج، غير أن ارتباطه باستثمارات غير قارة وبمنهجية قائمة على البحث عن بيايع الريح المضاعف ويعقلية التنقل دون الاستقرار، من غير تبنّ لهماوم البلد المضيف وتخطيطاته، هشّ قطاع التشغيل، وجعل نموه سرايا ولحظيا ينذر بعديد الأزمات الحادة في هذه البلدان، كما هو منتظر حدوثه في قطاع النسيج لعديد البلدان بعد دخول الصين في إطار "المنافسة الحرة" وإغراق الأسواق العالمية ببضاعة زهيدة.

نمو غير منصف و بدون تقاسم لثمار التنمية: فحالة الفقير زادت تدهورا وأضحى الغني أكثر ثراء وأقل نفرا. وتمثلت هذه الحالة في مستوى الدول أولا حيث تعمقت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة وتعاظمت مسافات اللحاق وعدد المتخلفين. كما تزايد عدد الفقراء داخل هذه البلدان وقل عدد الأغنياء مع انتفاخ ثرواتهم، وانجس الثراء في القلة وتواضع حجم ودور الفئة المتوسطة. نمو منزل دون حقوق للتعبير والمشاركة: حيث جعل خيار الديمقراطية مواجهها لخيار النمو وليس رادفا له. وليس الحديث اليوم عن الإصلاح والديمقراطية إلا اعتراف متأخر بهذا الخلل، غير أنه شكّل من جديد تركيبة مفبركة ومسقط، ومحاولة للترقيع والإدراك، مبعثه مصالح بلاد الإرسال أكثر منه هموم بلاد المعايشة!

نمو بدون تجرّد ثقافي: فالمثال التنموي أصبح تجربة عالمية منبثة عن واقعها الغربي ومسقط على مجتمعات وعقليات متباينة. فهي تلتقي، إن لم تتمثل، في النموذج الغالب والمهيمن اقتصادا وسياسة وثقافة. فأضحى النمو الاقتصادي رديفا لتبني النموذج الثقافي المصاحب له، والتخلي المتدرج عن الرداء الثقافي المحلي واعتباره ميثبا للتقدم وعقبة له، وسببا للتخلف والفقير.

نمو بدون مستقبل: حيث غابت الأجيال القادمة عن معادلة التنمية وأصبح هم الفرد و الجماعة الرفاهية الآتية، مما جعل الإنسان في صراع هائل و خطير مع بيئته الطبيعية لابتنزازها بأوحش الوسائل وأسرعها، وأصبح النهوض المبكر والسريع لبعض الثروات والطاقات مبعث تلهف وتنافس بين الأقطاب، مما رج العديد من نماذج التنمية وبرامج الدول ومخططاتها وميزانياتها مع ارتفاع الأسعار لقلة العرض وتضخم الطلب بدخول القطب الصيني على الخط. فغابت الأجيال القادمة من معادلة الرفاهة عند البعض، أو هُشمت عند البعض الآخر.

نمو لحظي وسرابي: فقد أصبح عيش اللحظة ومعايشة الحين منهاجا يعيشه المستهلك في ثقافة الأكلة السريعة والسعادة اللحظية الزائفة [furtive]. ويواكبه المنتج وهو يسعى راكضا متنقلا من بلد إلى بلد، مغلقا لمصنعه هنا، دون اعتبار أو حس إنساني لمضاعفات إغلاقه، وفتح له هناك في بلد آخر، شعاره وهمه الريح الآني والمستعجل والمتضخم، ولو كان على حساب المبادئ والقيم وقوت الأفراد والمجتمعات (le phénomène de délocalisation).

نمو غير أخلاقي: وهو لعله حصيلة كل ما سبق من شبهات وأمراض لهذا النمو الأعرج، حيث تركت القيم والمبادئ والأخلاق ميدان البيع الشراء، وتخلت عن التوجيه والإدارة والحمل، فكانت التنمية مادية خالصة تلتقي مع النمو في مفهومه الاقتصادي البسيط، ولا تتجاوز إلى ميدان الظاهرة الإنسانية الشاملة التي يلفها غالبا وفي الحالة السليمة أو المثلى، عالم القيم والأخلاق.

* التنمية ومسلسل الهزائم:

إن هذا الإطار الداكن اللون والمتشائم لمسار التنمية لم يكن مفاجئة لأصحاب القرار الحالي ولا لمفكري التنمية، فمنذ السبعينات نبه بعضهم إلى النتائج الخطيرة لهذه التوجهات التي عطمت الجوانب الاقتصادية والتقنية وقزّمت الأبعاد الثقافية والبنى التقليدية

لهذه المجتمعات] .

ففي تعرضه لتاريخ التجارب التنموية في العالم يورد محبوب الحق تصنيفه المذهل الذي يؤكد هذه الملاحظة المتواصلة و السخيفة وراء الحلم المزعوم للتنمية] .

-1948 \ 1955 التصنيع مقابل التوريد هو مفتاح التنمية.

-1960 \ 1965 الإمساك عن التوريد خطأ و التركيز على التصدير هو الحل الوحيد.

-1966 \ 1967 التصنيع وهم، والفلاحة هي عصب التنمية.

-1967 \ 1968 تحديد النسل هو الأداة المثلى والأولية لمواجهة التخلف.

-1971 \ 1975 إن جماهير العالم الثالث لم تريح شيئاً من التنمية، لذا يجب التركيز على تقاسم ثمارها.

ويمكن أن ندعم هذا الجدول بالمطالب الجديدة التي ميزت العقدين الأخيرين:

-1980 / 1991 التركيز على تحرير الأسعار وتقسيم القطاع العمومي و تقليص دور الدولة، كمفاتيح سحرية للتنمية، عبر برامج

التعديل الهيكلي(PAS) التي فرضت على كل البلدان المتخلفة.

-1992 / إلى يومنا هذا، وكنتيجة مباشرة لما سبق، فإن انفتاح الأسواق الداخلية، ورفع الحواجز الجمركية، وتأهيل المؤسسات

الإنتاجية، والتوجه للتصدير ودخول سوق المنافسة العالمية، يمثل الحل الأمثل للتنمية.

غير أن الأزمات الاقتصادية الخطيرة والمتلاحقة التي ضربت كلاً من المكسيك سنة 1995 وجنوب شرقي آسيا سنة 1997 وروسيا

وأمریکا الجنوبية سنة 1998 وتركيا والأرجنتين لاحقاً، وعدم خروج اليابان من انكماشها وسقطتها المالية والعقارية منذ التسعينات،

زعزعت الكثير من المسلمات والفناعات النظرية والعملية، وأثبتت إخفاق وفشل هذا المنحى التنموي الجديد و المرتبط خاصة

بميولات صندوق النقد الدولي وتعليماته المشروطة. فالتوجه المدعوم للتصدير، والانفتاح غير المقيد للأسواق، والمبالغة في النتائج

المرجوة من ذلك، والتي ساهم الصندوق في تأكيدها ونشرها، واعتبارها الملاذ الوحيد للخروج من مستنقعات التخلف إلى رحاب

النمو والازدهار، كما فعل في التجربة الشرق آسيوية، قد انهار كل بنائه وآماله. وتبعه شهر العسل الليبرالي الذي رُوج له من خلال

نجاحات معدودة ومتلاشبية، وسقطت النور والتنانين في انتظار دور الأسود إن كان لهذه وجود!

* العالم إلى أين؟

لقد أصبحت غاية الفكر الاقتصادي في بداية هذه الألفية البحث من جديد عن أسباب الأزمة، وطرح تجاوزاتها وتجاوز الشك الحالي

في كل نماذج التنمية المزعومة واعتماد تنظيرات جديدة لمواجهة الانكماش العالمي الذي تزايد ظهوره وتمططت أيامه، وتقلصت

إن لم تعدم فترات الانتعاش والصعود، والتي بدأت ملامحه (الانكماش) تظهر في انتكاسات البورصة المتكررة وتأرجحها في

مستويات ضعيفة وهابطة وانهيار ثقة المستهلكين وريبة المستثمرين.

ولقد مثلت طفرة الاقتصاد الجديد ملجأً جينياً ومخرجاً طرفياً لهذه المعاناة، غير أن مؤشرات الهبوط والانكماش واهتزاز الثقة فيما

يحملة هذا الاقتصاد من رفاهية جديدة وثورة تكنولوجية عميقة، جذر الخيبة وأكد الإخفاق، حيث افترق الاقتصاد الرمزي عن الاقتصاد

الواقعي وأصبحت البورصة كازينو العصر الجديد، والموجه الأساسي لمعاقل الاستثمار، هدفها الأساسي إثراء المساهمين على

حساب المنشأة (entreprise) وعلى كاهل العامل ودون رافة واعتبار للإطار الاجتماعي والأسري الذي يتنزل فيه الإنتاج.

فكانت إلى حين، ففابيع الارتفاعات المهولة والخيالية لبعض شركات الإنترنت والتكنولوجيا (start-up)، وطن الكثير أن عصر الثراء

السرير والسهل قد حلّ دون غش أو ربا أو استغلال، فالبورصة استشرفت طورا اقتصاديا جديدا وتقدما تكنولوجيا يلامس كل

الاقتصاديات، وازدهارا سوف يعم كل الطبقات وكل المجتمعات، ويكون الربح عاما وشاملا!!! لكن سرعان ما نفلت الزمام،

وانفجرت فقاعة الارتفاع الخيالي و نزل الستار الأسود مرة أخرى، ووقع المحذور وانهارت البورصة وتبعته الخسائر والإفلاس

والانتحارات، خاصة عند المساهمين الصغار الذين لم يفقهوا قواعد اللعبة، ودخل الاقتصاد الواقعي وعالم الإنتاج والاستهلاك في

فترة خوف وريبة، مما جعل العالم يلج دوامة الانحسار ودورة جديدة من الانكماش، مدعومة بوضع سياسي عالمي غامض وخطير.

- يتبع -

* مدير تحرير مجلة "مرايا" باريس

